



خادم الحرمين مع قادة مجموعة العشرين



الملك عبدالله والرئيس الأمريكي أوباما خلال عقد أول قمة لمجموعة العشرين في ٢٠٠٨

ساعد الدول الفقيرة لتخفييف وطأة الأزمة العالمية بزيادة المساعدات التنموية والإنسانية

الله عبدالله أوجد المملكة دوراً فاعلاً لمجموعة العشرين وساهم في استقرار الاقتصاد العالمي

المستهلكة، لذلك ينبغي للبلدان المستهلكة أن تنظم الأسواق المالية وأسواق السلع الأولية بصورة أقوى وأكثر فعالية، حيث استمرت المملكة في تطبيق سياستها البترولية المتوازنة لإسهامها في استقرار أسواق النفط، ومن ذلك رفعها لطاقة الإنتاجية إلى ١٢,٥ مليون برميل يوميا.

وطالب الملك عبدالله حينها من الدول المستهلكة التعاون مع الدول المنتجة لضمان استقرار الأسواق، وأمن الطلب والإمدادات لضمان تدفق الاستثمارات المطلوبة في الطاقة الإنتاجية، وعلى تعزيز إمكانيات حصول الدول الفقيرة خاصة على الطاقة من خلال تبني سياسات وبرامج عملية تتناسب

بمبادرة الطاقة من أجل الفقراء، وقال إن تعزيز إمكانيات الوصول إلى مصادر طاقة نظيفة ومتعددة وموثوقة ومعقوله التكلفة يعدها أساسياً لتحقيق النمو والتنمية المستدامة، وأن لا يتضمن النهج الذي تتبعه في مساندة ودعم التكنولوجيات التقنية تحملها أو تحيز ضد النفط وغيره من أنواع الوقود الأحفوري.

وتحث رحمة الله عن أهمية دعم الدول النامية وخاصة الفقيرة التي تضررت جراء الأزمة، مؤكداً أن المملكة عملت جهدها على مساعدتها للتخفيف وطأة الأزمة العالمية عليها من خلال زيادة مساعداتها التنموية والإنسانية الثنائية والمتحدة للأطراف، وفي دعم وتعزيز موارد بنوك التنمية الإقليمية والمتعددة للأطراف.

المملكة على الصمود التي تعززت على مدار السنوات الماضية، بفضل الإجراءات الصارمة والرقابة الاستباقية، مفيدياً أن النظام المالي احتفظ بسلامة أوضاعه وبمستويات ربحيته ورسملته المرتفعة حتى في أعقاب الأزمة العالمية الأخيرة.

وقال في مضمون كلمة للقمة: إن المملكة اتخذت عدداً من الإجراءات في مجال السياسة المالية العامة، واستمرت المملكة في برامجها الاقتصادية والاقتصادية العالمية، وهي شهير يونيو ٢٠١٠ بدأ في مدينة

تورنتو الكندية اجتماع قمة مجموعة العشرين في شهر يونيو ٢٠١٠، وفي شهر يونيو ٢٠١٠ بدأ في مدينة

في روئيته الحكيمية إلى نجاح مجموعة

الاقتصاد العالمي حيث استحوذت خالد

مشاراتها في المجموعة على أهمية استثنائية.

وشكّل دخول المملكة إلى مجموعة العشرين الدولية التي تضم أقوى ٢٠ اقتصاداً حول

العالم زيادة في الدور المؤثر الذي تقوم به المملكة في الاقتصاد العالمي، كونها قائمة على

مبدأ اقتصادية وصناعية صلبة.

وكان نجاح قيادة الملك عبدالله بن عبد العزيز برحمه الله في توجيهه سياسة

المملكة الاقتصادية ودعم الاقتصاد وقطاع

ال أعمال السعودي، بلغ الآثار في جعل المملكة

دولة فاعلة في رسم سياسة الاقتصاد العالمي

وقبلة أمينة للاستثمارات من مختلف دول

العالم.

وتاكيداً لمكانة المملكة وثقها المؤثر على

الاقتصاد العالمي، ولواقفها المعندة وقرارتها

■ اوجد الملك عبدالله بن عبد العزيز برحمه الله دوراً فاعلاً للمملكة في مجموعة العشرين المتوازن للنظام المالي السعودي، شاركت المملكة برئاسة خادم الحرمين الشريفين في الاجتماع قمة مجموعة العشرين الاقتصادية الأولى بوانطبون في نوفمبر ٢٠٠٨، والثانية الأولى بوانطبون في أبريل ٢٠٠٩، والثالثة برئاسة خادم

العالم يعول على المملكة في الإسهام الفعال

في بعد تولي العرش من موافقة السير على خطى

الأسلاف وعدم التغيير في سياسة المملكة، وعبر

يوجي بنجح يقوم على الأسس التي وضعها الرحال

الكبير الملك عبدالله بن عبد العزيز لاستدامة الاستقرار

السياسي والاقتصادي لبناء المملكة، ذلك الاستقرار

الذي أضحي منصراً نادراً في حياة من يعيش في

ظروف منقطناً، وما تشهده من اضطرابات تهافت

فيها أنس هذا الاستقرار واحدة تلو الأخرى في كثير

ما يجاورنا من دول.

لقد وضع الملك عبدالله - أسبغ الله عليه رحمته

ورضوانه - في عام ١٤٢٧هـ الأساس لمستقبل

الاستقرار السياسي في المملكة عبر آلية أراد بها ضمان

الانتقال السلس للحكم في المملكة وذلك من خلال

تأسيس هيئة للبيعة، وإصدار نظام يحكمها، ولائحة

تنفيذية تحدد آليات تطبيق هذا النظام، وتمثلت

مهمنها الأساسية حسب المادة الثالثة من نظام البيعة

على التزام أعضاء الهيئة بكتاب الله وسنة رسوله

صلى الله عليه وسلم، والحافظة على كيان الدولة،

وعلى وحدة الأسرة المالكة وتعاونها وعدم تفرقها،

وعلى الوحدة الوطنية، وصالح الشعب، وأثبتت

الأحداث، منذ تأسيس الهيئة، كـ كانت نظرة ذلك القائد

المهم ثاقبة، في حرصها على رسم المستقبل الواعد

لبناء وطنه.

أما عن الأساس للاستقرار الاقتصادي الذي أرسى

قواعد استدامه أيضاً الملك عبدالله - تغمد الله بواسعه

رحمته - فتنتهي بما تتواءل المملكة اليوم من موقع

على خارطة العالم الاقتصادية واعتبارها ثالث أكبر

اقتصاد على مستوى العالم حيث إجمالي الأصول

الاحتياطية، إذ يبلغ إجمالي هذه الأصول أكثر من

триليوني ريال، لذا في هذا الترتيب بعد الصين

واليابان اللتين تحتل المرتبتين الأولى والثانية على

التوالي حيث ارتفعت النسبة التي تشكلها الأصول

الاحتياطية للملكة، في العهد الراهن لخادم الحرمين

الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز - رحمة الله -

من ٨٪ إلى ما يزيد على ٦٪، وذلك من إجمالي

الأصول الاحتياطية لجميع دول العالم، الأمر الذي

زاد من قوة ومتانة الاقتصاد الوطني، وعزز من مكانة

المملكة في المحافل الدولية، واعتبرت بموجب ذلك بيته

مستقرة وجاذبة للاستثمار، لا سيما بعد انضمامها إلى

مجموعة العشرين التي تضم أكبر عشرين اقتصاداً في

العالم.

نسأل الله باسمائه الحسنى وصفاته العلى أن

يرحم عبدالله بن عبد العزيز لقاء ما قدم لأهله من

أعمال جليلة تذكر ولا تنتصر، وأن يبعثه مبعث النبيين

والصديقين والشهداء والصالحين، إنه خير مسؤول

وأكم مأمولة، كما تنتضر للمولى القدير أن يمد خادم

الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وولي

عهده الأمير مقرن بن عبد العزيز وولي

الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز بعونه وتوفيقه

للسير على خطى سلفهم في الحفاظ على كيان الدولة

ووحدتها ورعاية مصالح مواطنيها.

المقال

سليمان بن عبدالله الرويشد

عبدالله بن عبد العزيز.. مؤسس استقرارنا السياسي والاقتصادي

■ بقدر ما رزقت المملكة خلال اليومين الماضيين بفقد زعيم استثنائي من قادتها الأفذاذ أضاف عبر حكمه وبعد نظره - رحمة الله - ل بتاريخ المملكة أدواراً ريادية غير مسبوقة على المستوىين الإقليمي والدولي، ونهض بموازاة ذلك بالتنمية في الداخل إلى مستويات طال نفعها كل مواطن يعيش على شري

هذه الأرض، أشاع الاستقرار السريع والهادئ للحكم إلى خلقه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز - حفظه الله - شعوراً عميقاً بالاطمئنان،

وحساساً غامراً بالسكنة بين المواطنين والمقيمين على حد سواء، خصوصاً بعد القرارات التي أصدرها

لترتيب شؤون الحكم، وشملت تعين صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبد العزيز ولباً للعهد ونائباً رئيس مجلس الوزراء، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز ولباً لولي العهد ونائباً

ثانياً لرئيس مجلس الوزراء إضافة لمنصب وزيراً

للداخلية، في تجسيد واضح لما تهبه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز في أول كلمة له بعد توليه العرش من موافقة السير على خطى

الأسلاف وعدم التغيير في سياسة المملكة، وتعبر

بوحي بنجح يقوم على الأسس التي وضعها الرحال

الكبير الملك عبدالله بن عبد العزيز لاستدامة

الاستقرار السياسي لبناء المملكة، ذلك الاستقرار

الذي أضحي منصراً نادراً في حياة من يعيش في

ظروف منقطناً، وما تشهده من اضطرابات تهافت

فيها أنس هذا الاستقرار واحدة تلو الأخرى في كثير

ما يجاورنا من دول.

لقد وضع الملك عبدالله - أسبغ الله عليه رحمته

ورضوانه - في عام ١٤٢٧هـ الأساس لمستقبل

الاستقرار السياسي في المملكة عبر آلية أراد بها ضمان

الانتقال السلس للحكم في المملكة وذلك من خلال

تأسيس هيئة للبيعة، وإصدار نظام يحكمها، ولائحة

تنفيذية تحدد آليات تطبيق هذا النظام، وتمثلت

مهمنها الأساسية حسب المادة الثالثة من نظام البيعة

على التزام أعضاء الهيئة بكتاب الله وسنة رسوله

صلى الله عليه وسلم، والحافظة على كيان الدولة،

وعلى وحدة الأسرة المالكة وتعاونها وعدم تفرقها،

وعلى الوحدة الوطنية، وصالح الشعب، وأثبتت

الأحداث، منذ تأسيس الهيئة، كـ كانت نظرة ذلك القائد

المهم ثاقبة، في حرصها على رسم المستقبل الواعد

لبناء وطنه.

رئيس هيئة السوق المالية يعزي القيادة في وفاة الملك عبدالله



الرياض - واس

■ رفع رئيس مجلس هيئة

السوق المالية محمد بن عبد الله

آل الشيخ، باسمه وباسم أعضاء

مجلس الهيئة ومنسوبيها،

التعازي وصادق المودة لخادم

الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز - رحمة الله -

من ٨٪ إلى ما يزيد على ٦٪، وذلك من إجمالي

الأصول الاحتياطية لجميع دول العالم، الأمر الذي

زاد من قوة ومتانة الاقتصاد الوطني، وعزز من مكانة

المملكة في المحافل الدولية، واعتبرت بموجب ذلك بيته

مستقرة وجاذبة للاستثمار، لا سيما بعد انضمامها إلى

مجموعة العشرين التي تضم أكبر عشرين اقتصاداً في

العالم.

يرحم الله بن عبد العزيز لقاء ما قدم لأهله من

أعمال جليلة تذكر ولا تنتصر، وأن يبعثه مبعث النبيين

والصديقين والشهداء والصالحين، إنه خير مسؤول

وأكم مأمولة، كما تنتضر للمولى القدير أن يمد خادم

الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وولي

عهده الأمير مقرن بن عبد العزيز وولي

الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز بعونه وتوفيقه

للسير على خطى سلفهم في الحفاظ على كيان الدولة

ووحدتها ورعاية مصالح مواطنيها.